

ترك الراوي عند المحدثين الأحكام والأسباب (دراسة تحليلية)

د. سامي بن عبيد الله أحمد خوجه (*)

• المقدمة:

إن الحمد لله أحمدته حمداً طيباً كثيراً مباركاً على نعمه الكثيرة، وآلائه العظيمة، وأصلي وأسلم على سيدنا، وحبيبنا، وقرّة أعيننا، وقدوتنا، وهادينا، محمد بن عبد الله، صلى الله عليه وسلم ما هبت النسائم، وما ناحت على الأيك الحمائم.

وبعد،،،

فعلم الحديث من أشرف العلوم وأجلها، به جُمِعَت الأحاديث النبوية الشريفة، فحُفِظَت من الضياع. ومن أشرف علوم الحديث علم الرجال والجرح والتعديل، الذي اهتم برجال الأسانيد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتمت به صيانة الأحاديث عن الزيادة والنقصان والتحريف والتبديل، ولولاه لقال من شاء ما شاء.

إلا أن هذا العلم بحر لا ساحل له، وكم ترك الأولون للآخرين. ومن هنا أحببت أن أشارك علماءنا الأخيار هذا الفن بجمع بعض أقوالهم في مسألة مهمة من مسائل الجرح والتعديل؛ ألا وهي مسألة ترك الرواة عند المحدثين، وهي مسألة شائكة تحتاج إلى بحث ودراسة لكشف أسبابها، لما فيها من تداخل بين الترك المعنوي الذي يكون بمعنى الإنكار والاجتناب لكثرة المخالفة؛ كما عرّفه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، حيث قال في المقدمة:

(*) أستاذ الكتاب والسنة المساعد قسم العلوم الإنسانية - كلية المجتمع جامعة أم القرى - مكة المكرمة.

"وعلاوة المُنْكَر في حديث المُحَدِّث إذا ما عَرَضَتْ رِوَايَتُهُ للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خَالَفَتْ رِوَايَتَهُ رِوَايَتُهُمْ، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله، ولا مستعمله". اهـ^(١).

فتجد أن الإمام مسلم يساوي بين المتروك وبين المُنْكَر في المعنى، بخلاف كثير من المحدثين الذين يفرقون بينهما بأن المُنْكَر الضَّعْفُ فيه مُحْتَمَلٌ، وأيسر من المتروك.

ويدخل في المعنى أيضا الانفراد عن بقية الرواة، أو مخالفة القواعد المعروفة في الدين بالضرورة، أو الغفلة، أو الاتهام بخوارم المروءة، أو غير ذلك مما سنوضحه خلال بحثنا هذا عند التعرض لأسباب الترك عند المحدثين.

والمعنى الآخر الذي لا يفرقونه عن الإنكار المعنوي هو المعنى الذي يكون بسبب اتهام الراوي بالكذب في حديث الناس، ولم يثبت عليه الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو بالفسق.

وهذا البحث يلقي الضوء على مسألة أسباب اتهام الراوي بالكذب، كما يلقي هذا البحث الضوء على مسائل مهمة في هذا الباب؛ كالأسباب التي من أجلها يُتْرَكُ حديث الراوي، والتي تم حصر أكثر من ثلاثين سبباً في هذا البحث. كما يشير إلى رجال لهم جلالته في الدين، ومع هذا تم تركهم، وسنوضح هذا عند سرد أسباب الترك عند المحدثين.

ويتضح من خلال هذا البحث مدى اختلاف أئمة الجرح والتعديل في حكمهم على الراوي من خلال تقديرهم الشخصي.

(١) مقدمة صحيح مسلم، دار الجيل، بيروت: ٢/١.

إلا أنني عند البحث عن أسباب ترك حديث الراوي وجدت بأن هناك كثيراً من الرواة قد رُمُوا بالكذب من بعض الأئمة، ولم يوافقهم عليه أئمة آخرون على إطلاق لفظ "الكذب" عليهم، نحو قولهم في نصر بن باب: "كذاب". قال عبد الله: قلت لأبي: سمعت أبا خيثمة يعني زهير بن حرب يقول: نصر بن باب كذاب. فقال: إني استغفر الله، كذاب!!! إنما عابوا عليه أنه حَدَّثَ عن إبراهيم الصائغ وإبراهيم من أهل بلده لا يُنكَرُ أن يكون سمع منه^(١).

فتجد أن الإمام أحمد يخالف أبا خيثمة في إطلاق لفظة "كذاب" عليه، مستكثراً هذا اللفظ على رجل عُرِفَ عنه دينه وطلبه للعلم. وهذا هو شأن البشر، اختلاف في وجهات النظر والآراء.

كما أن هناك كثيراً من الرواة قد تُرِكَ من أجل حديث واحد فقط، وهذا تشدد في غير مكانه؛ ولذلك ترى الإمام الذهبي يُعَلِّقُ على تشدد بعض العلماء مندهشاً من تركهم الراوي بسبب مخالفة بسيطة في بعض الأحاديث بقوله: فكان ماذا؟!^(٢).

وقد أفردت لهذا السبب من أسباب التَّرك باباً مستقلاً نظراً لتجمع عدة تراجم فيه، كي تحصل منه الفائدة. وأسأل الله عز وجل أن ينفع بهذا البحث الباحثين والمهتمين بهذا العلم، وأن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم.

(١) انظر تعجيل المنفعة، ابن حجر العسقلاني، ت إكرام الحق، دار البشائر، ط ٢، ١٩٩٦:

٣٠٦/٢.

(٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم، الذهبي، ت محمد الموصلي، دار البشائر الإسلامية:

١٠٣/١.

• ملخص البحث:

اجتهد الباحث - قدر طاقته - في جمع الأسباب التي كانت سبباً في ترك المحدثين للراوي، والتي كانت مبنوثة في ثنايا أقوال العلماء، أو تصريحاتهم بترك الراوي بسبب معين، كما فصلت ترك المحدثين للراوي بسبب حديث واحد، ذاكرة الراوي، والحديث الذي ترك من أجله هذا الراوي.

• أهمية الموضوع:

من خلال دراسة الباحث لعلم الرجال، وعلم الجرح والتعديل تبين أن كثيراً من الرواة قد علّقَ عليهم بعض الدارسين والمشتغلين بعلم الحديث بلفظ "متروك" من غير أن يبين سبب الترك. فيظن القارئ والمتابع أن سبب الترك هو مجرد اتهامه في دينه بالكذب في حديث الناس، وليس الأمر كذلك؛ بل هناك أسباب كثيرة للترك دون الاتهام بالكذب، وهناك أيضاً رجال لم يُجمع على تركهم، بل تركهم أحد الأئمة دون غيره، فيظن الناقل بأنه مُجمّع على تركهم.

فأحببت أن أكتب بحثاً يوضح هذه المسألة، ويفصلها، ويبين أسباب الترك عند أئمة الجرح والتعديل، سواء أكانت مقبولة أم لا.

• منهج البحث:

وقد اتبع الباحث المنهج التالي:-

ذكر سبب ترك الراوي، ثم التعقيب بمثال أو أمثلة من كتب الجرح والتعديل تؤيد السبب المذكور وتوضحه، ذاكرةً المثال غالباً بقول: "مثال"، ثم التعقيب عليه مرجحاً بين الأقوال -إن استلزم الأمر- عند الاختلاف، وعزو كل مثال إلى مصدره. مرقماً كل سبب برقم تسلسلي، مرتباً الأسباب بحسب أهميتها حسب وجهة نظر الباحث.

وعند الحديث عن ترك من أجل حديث واحد؛ فيذكر الراوي، ثم تذكر أقوال العلماء فيه، مع عزوها إلى مراجعها، ثم ذكر الحديث الذي ترك من أجله هذا الراوي، وعزو الحديث إلى مصدره، وذكر كلام العلماء باختصار في الحديث والراوي إن كان لأقوالهم فائدة مباشرة. وعزو أقوالهم إلى مصادرها. مع مراعاة ترتيب أسمائهم ترتيباً ألفبائياً في تسلسل الرواة. مع ذكر شرطي في هذا الفصل مقدماً قبل البدء في التراجع.

وقد اقتضت خطة البحث ما يلي:

المقدمة

الفصل الأول: الحديث المتروك: تعريفه - حكمه ومرتبته.

الفصل الثاني: أسباب ترك الراوي عند المحدثين.

الفصل الثالث: من ترك حديثه من أجل حديث واحد.

الخاتمة

• الفصل الأول: تعريف الحديث المتروك:

المتروك لغة: أصل الكلمة مأخوذ من التَّرك - بتشديد التاء، وفتحها، وتسكين الراء - و التريكة: هو ما تطلقه العرب على ما بقي من البيض^(١).

والحديث المتروك في الاصطلاح: هو ما يرويه مُتَّهِمٌ بالكذب، ولا يُعْرَفُ إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، أو يكون قد عُرِفَ بالكذب في غير حديث، أو عُرِفَ بكثرة الغلط، أو الفسق، أو الغفلة^(٢).

(١) انظر المفصل في علوم الحديث لعي الشحود، مكتبة النهضة، ط ١، ٢٠٠١: ص

١٩٥.

(٢) انظر تدريب الراوي، النواوي، ت عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة:

٢٤١/١.

وسَمَّاهُ مسلمَ بالْمُنْكَرِ، حيث قال في مقدمة صحيحه ما نصه: "وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله"^(١).

قلت: فكل من وُصِفَ بأحد هذه الصفات يكون حديثه متروكاً. هذا على المعنى الاصطلاحي، أما على المعنى العام فإن المحدثين لا يستعملونه إلا نادراً، ومع هذا لا يحصرونه في رواية المتهم بالكذب، بل الحديث عندهم يُتْرَكُ إذا قامت الدلائل على ضعفه، أو لم تقم على قبوله، وإن لم يكن ذلك موجباً لترك راويه، لأن الراوي لا يُتْرَكُ إلا إذا كثُر الخطأ منه، لكن إذا أخطأ - ولو قليلاً - تَرِكَ الحديث الذي أخطأ فيه.

وقد يُطْلَقُ المتروك على الحديث المنسوخ، ويُقْصَدُ به ترك العمل به، لا تَرِكَ الرواية. قال ابن عبد البر: فخير ابن عباس في رد أبي العاص إلى زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم خير متروك لا يجوز العمل به عند الجميع، فاستغنى عن القول فيه^(٢).

حكم الحديث المتروك: أنه ساقط الاعتبار لشدة ضعفه، فلا يحتج به، ولا يُسْتَشْهَدُ به، والله أعلم^(٣).

(١) مقدمة صحيح مسلم ٢/١.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد، يوسف ابن عبد البر القرطبي، ت مصطفى العلوي، مؤسسة قرطبة: ٢٤/١٢.

(٣) انظر اليواقيت والدرر شرح نخبة ابن حجر، المناوي، ت المرتضى أحمد، مكتبة الرشد، ١٤١١هـ: ١٣٩/١.

• الفصل الثاني: أسباب ترك الحديث عند المحدثين:

هناك أسباب عديدة لترك حديث الراوي، منها ما هو مُفسَّر مقبول، ومنها ما هو غير مُفسَّر، ولكنه صدر من عدة أئمة من أهل الحديث المعتبر قولهم في الجرح والتعديل، مما يوجب ريبة قوية في الراوي، ومنها ما هو مُفسَّر غير مقبول، وإن كان مقبولا من جهة الإمام الجراح بحسب وجهة نظره الخاصة والتي ترى الجرح أنه من خوارم المروءة.

ونذكر هنا أهم الأسباب التي قد يُترك حديث الراوي من أجلها، سواء أكانت أسبابا مقبولة أم لا، ومنها:

١- أن يكون الراوي كذابا مشهورا بالكذب:

وهذا يُسمَّى حديثه بالحديث الموضوع.

مثال: عمر بن هارون متفق على تضعيفه، بل قال فيه يحيى بن معين وصالح جزرة: "كذاب"، فسقط حديثه. وقال أحمد بن صالح المصري: "كُتِبَتْ عنه - يعني محمد بن الحسن المديني - مئة ألف حديث، ثم تبين لي أنه كان يضع الحديث؛ فتركت حديثه"^(١).

مثال آخر: قال عبد أبو الفتح الأزدي في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن طهمان: كذاب متروك الحديث^(٢).

٢- أن يكون الراوي مُتَّهَمًا بالكذب، وذلك يكون بأحد أمرين:

الأمر الأول: أن يتفرد الراوي بحديث يخالف فيه قاعدة معلومة من

(١) انظر تهذيب الكمال، الحافظ يوسف المزي، ت بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت:

٣٤٤/١.

(٢) انظر تهذيب الكمال: ٦٥٨/٢٥.

قواعد الدين. مثال ذلك: ما أخرجه الحاكم، والبزار، وابن أبي عاصم في السنة، وابن عساكر في التاريخ^(١) من طرق عن إسحاق بن إدريس حدثنا أبو معاوية الضرير حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال: "بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة في يوم بارد، قال: فجئت ومعه بعض نسائه في لحافه، قال: فأدخلني في لحافه".

قلت: وهذا فيه مخالفة للدين صريحة، وهي اتهام النبي صلى الله عليه وسلم بعدم الغيرة، حيث يدخل فتى يافعا بلغ مبلغ الرجال في لحاف أهله. وحاشاه صلى الله عليه وسلم من هذا الفعل.

قال البزار: لا نعلم له إسنادًا غير هذا، ولا تابع إسحاق عليه أحد. يعني: الأسواري. قال البخاري: تركه الناس^(٢).

قال ابن عدي في الكامل: حدثناه محمد بن محمد بن النفاذ حدثنا عباس بن يزيد حدثنا إسحاق شوال نحوها ولم يذكر عبد الله بن الزبير، وقال: فجعلت أسخنها، قال عباس: هذا حديث شنيع، أول من حدث به فلان الخياط، فوثب عليه يحيى بن معين. قال الشيخ: وهذا الحديث أيضا يرويه إسحاق بن إدريس عن أبي معاوية ورواياته إلى الضعف أقرب^(٣).

الأمر الثاني الذي من أجله يُتَّهم الراوي بالكذب هو أن يكذب في حديث

(١) المستدرک، الحاكم النيسابوري، ت مصطفى عطار، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١: ٣/٣٦٤، مسند البزار، فهرسة علي الشحود: ٣/٢١٢، السنة لأبي عاصم، ت الألباني، المكتب الإسلامي: ٢/٦١١، تاريخ دمشق لابن عساكر: ٣٧٤/٦.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ابن عدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١: ١/٣٣٤.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ابن عدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١: ١/٣٣٤.

الناس، ولم يَثْبُتْ عَلَيْهِ الكذب عَلَى النبي صلى الله عليه وسلم، فَيُحَكَّمُ عَلَيْهِ بِالتُّهْمَةِ بالكذب دون اتهامه صراحةً به. قَالَ معن بن عيسى: كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: لَا يُؤْخَذُ الْعِلْمُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَ يُؤْخَذُ مِنْ سِوَى ذَلِكَ: لَا يُؤْخَذُ مِنْ سَفِيهِ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ صَاحِبِ هَوًى يَدْعُو النَّاسَ إِلَى هَوَاهُ، وَلَا مِنْ كَذَّابٍ يَكْذِبُ فِي حَدِيثِ النَّاسِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُتَّهَمُ عَلَى أَحَادِيثِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا مِنْ شَيْخٍ لَهُ فَضْلٌ وَصَلَاحٌ وَعِبَادَةٌ إِذَا كَانَ لَا يَعْرِفُ مَا يَحْدُثُ^(١).

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنَسُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ. قَالَ يَحْيَى بْنُ الْمَغِيرَةِ: سَأَلْتُ جَرِيرًا عَنْ أَخِيهِ أَنَسٍ، فَقَالَ: لَا يَكْتَتِبُ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَكْذِبُ فِي كَلَامِ النَّاسِ^(٢).

٣- أَنْ يَكُونَ الرَّاوي صَاحِبَ بَدْعَةٍ، سِوَاءِ كَانَ دَاعِيًا لَهَا أَمْ لَمْ يَكُنْ دَاعِيًا:

عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: لَقَدْ أَتَى عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ وَمَا يُسْأَلُ عَنْ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، سُئِلَ عَنْ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ، فَيَنْظَرُ، مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبَدْعِ تَرِكَ حَدِيثَهُ^(٣).

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ مُوسَى الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: مَا مُكِّنَ لِأَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَا مُكِّنَ لِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ، يَعْنِي لِأُمَّةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْعَالَمِينَ النَّقَادَ لِأَثَارِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛

(١) إيسعاف المبطأ، السيوطي، المكتبة التجارية، مصر، ١٩٩٦: ١٠/١.

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٢٩٠/٢.

(٣) انظر سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ت شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٩٨٥: ١٩٠/٨.

لأن الله عز وجل قال في كتابه: ﴿وَلَيَمَكَّنَنَّ لَهُمُ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ﴾^(١). فالذي ارتضاه الله عز وجل قد مَكَّنَ لأهله فيه، فَيُقْبَلُ منهم - يعني: قولهم في رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث أصحابه - ثم إن كان منهم رجل أحدث بدعة سقط حديثه، وإن كان أصدق الناس، ولم يكن لأصحاب الأهواء أن يُقْبَلَ - يعني قولهم في روايتهم - حديثاً واحداً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأن أصحاب الأهواء ليس هم على الدين الذي ارتضاه الله عز وجل^(٢).

مثال ذلك: قال ابن سعد في ترجمة عباد بن صهيب الكلبي: ويكنى أبا بكر، وقد كان طلب العلم، وسمع من الناس، وكان قديماً، ولكنه كان قدرياً داعيةً، فترك حديثه^(٣).

مثال آخر: قال ابن حبان في ترجمة محمد بن كرام السجزي: وكان يُجَسِّمُ الرَّبَّ؛ فيجب ترك حديثه^(٤).

مثال آخر: قال ابن نمير أحمد بن بشير الكوفي: كان صدوقاً، حسن المعرفة بأيام الناس، حسن الفهم، رأساً في الشُعُوبِيَّةِ، يُخَاصِمُ فيها، فَاتَّضَعَ^(٥). والشُعُوبِيَّةُ هي: تفضيل العجم على العرب^(٦).

(١) سورة النور، آية: ٥٥.

(٢) انظر الجرح والتعديل: ١٩/٢.

(٣) انظر الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ت عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦: ٩٥/١.

(٤) انظر المرجع السابق.

(٥) انظر سير أعلام النبلاء: ٢٥٠/١٧.

(٦) انظر شرح صحيح البخاري، ابن بطال، ت ياسر إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض: ٣٦٢/٩.

٤- وقد يُترك حديث الراوي لسوء الحفظ :

مثال ذلك: أشعث بن سعيد البصري. قال ابن عبد البر في الاستغناء: هو عندهم ضعيف الحديث، اتفقوا على ضعفه لسوء حفظه، وأنه كان يخطئ على النقات^(١).

مثال آخر: قال ابن حبان في ترجمة محمد بن عبد الله الليثي: كان يقلب الأسانيد من حيث لا يفهم، فوجب مجانبته^(٢).

٥- وقد يُترك حديث الراوي للاختلاط:

مثال ذلك: قال الحافظ بن حجر في التقریب في ترجمة ليث بن أبي سليم: صدوق اختلط جدًا ، ولم يتميز حديثه فترك^(٣).

٦- من كثر الخطأ في حديثه وفحش استحق التَّرك:

قاله السيوطي في التدريب^(٤).

مثال ذلك: سعد بن سنان، ويقال: سنان بن سعد، يروي عن أنس، ويروي عنه أهل مصر. قال أحمد: تركت حديثه، حديثه مضطرب^(٥).

(١) انظر إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي الحنفي، ت عادل محمد، الفاروق الحديثة، ط١: ٢٣٢/٢.

(٢) انظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: ٨٠/٣.

(٣) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ت محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، ط١، ١٤٠٦: ٤٦٤/٢.

(٤) تدريب الراوي ٦٤/١.

(٥) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، ت وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨: ٥١٧/٢.

٧- وقد يُترك حديث الراوي إذا كان يُلقن في حديثه:

والتلقين هو: أن يقول القائل: "حدثك فلان بكذا"، ويسمي له من شاء، من غير أن يسمعه منه، فيقول: نعم.

قال ابن حزم في كتاب الأحكام: "وأما من قبل التلقين ولو مرة سقط حديثه كله، كسمك بن حرب؛ فإن شعبة أخبر أنه شاهد منه ذلك"^(١). وقال ابن القطان في الوهم والإيهام: "التلقين عيب يسقط الثقة لمن اتصف به، وقد كانوا يفعلون ذلك بالمحدث تجربة لحفظه وضبطه وحذقه". وروى هشام عن قتادة أنه قال: إذا أردت أن تكذب صاحبك فلقنه"^(٢).

مثال ذلك: قال العجلي في ثقافته في ترجمة حجاج بن نصير: كان معروفاً بالحديث، ولكنه أفسده أهل الحديث بالتلقين، كان يُلقن، وأُدخل في حديثه ما ليس منه فترك"^(٣).

مثال آخر: عباد بن صهيب البصري. قال عبدان: لم يكذب الناس، وإنما لقنه صهيب بن محمد بن صهيب أحاديث في آخر الأمر"^(٤).

٨- قد يكون الراوي مجهولاً:

قال الإمام الذهبي: "إن رَدَّ رواية المجهول ليست لذات كونه مجهولاً، بل لعدم تحققنا بحاله من جهة الجرح والعدالة، فقد يكون عدلاً ضابطاً، وقد يكون مجروحاً ساقطاً، فلما تردد حاله في علمنا بين الحالتين سقط حديثه،

(١) الأحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨: ١٣٢/١

(٢) انظر النكت على ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، ت ربيع المدخلي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٤: ٤٢٤/٣.

(٣) الثقات، العجلي، ت عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٥:

٢٨٧/١، ٢٧٠.

(٤) انظر لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٣: ٢٣٠/٣.

لوجود هذا الاحتمال، لا لذات الجهالة؛ لأنها قد ترتفع ويرتفع معها ضَعْفُ الحديث، كالنوم في نواقص الموضوع، فإنه ليس ناقضاً لذاته... (١)
مثال آخر: قال الأزدي في ترجمة معلى ب تركة : مجهول متروك الحديث (٢).

٩- إذا روى الراوي أحاديث مناكير وأكثر منها ترك حديثه:

مثال ذلك: قال ابن سعد في ترجمة أبي البخترى وهب بن وهب القاضي: روى منكرات فترك حديثه (٣).

١٠- وقد يكثر الراوي من الغرائب في حديثه فيسقط بذلك:

مثال ذلك: وذكر مسلم في مقدمة كتابه من طريق حماد بن زيد أن أيوب قال لرجل: لَزِمْتَ عمرًا؟ قال: نعم، إنه يجيئنا بأشياء غرائب!! قال: يقول له أيوب: إنما نفرُّ أن نفرق من تلك الغرائب (٤).

وقال الحسين بن إدريس الأنصاري: سمعت ابن عمار يقول: يحيى الحماني قد سقط حديثه. قيل: فما علته؟ قال: لم يكن لأهل الكوفة حديث جيد غريب، ولا لأهل المدينة، ولا لأهل بلد حديث جيد غريب إلا رواه، فهذا يكون هكذا (٥).

(١) الكاشف، الذهبي، ت محمد عوامة، دار القبلة، جدة: ٢٥/١.

(٢) انظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: ١٣٠/٣.

(٣) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ت إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٦٨:

٣٣٢/٧.

(٤) مقدمة صحيح مسلم: ١٧/١.

(٥) انظر تهذيب الكمال: ٤٢٨/٣١.

وقال أبو نعيم: كان عندنا رجل يصلي كل يوم خمسمائة ركعة، سقط حديثه من الغرائب. وقال عمرو بن خالد: سمعت زهير بن معاوية يقول لعيسى ابن يونس: ينبغي للرجل أن يتوقى رواية غريب الحديث، فإني أعرف رجلاً كان يصلي في اليوم مائتي ركعة، ما أفسده عن الناس إلا رواية غريب الحديث^(١).

١١- وقد يُترك حديث الراوي من أجل روايته عن كذاب أو متهم

بالكذب.

قال ابن حجر في التقريب: الحسن ابن ذكوان، أبو سلمة البصري، صدوق يخطئ، ورُمي بالقدر، وكان يُدلس، من السادسة. خ ت ق^(٢).

ومع هذا نجده يحدث عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن عمرو بن ضمرة عن علي. يرويها عنه عبد الوارث بن سعيد. إنما رواها الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد الواسطي - وهو متروك - عن حبيب، ثم اسقط عمرًا من إسنادها. قال ابن معين: بين الحسن وحبيب رجل غير ثقة. وقال أيضًا: لم يسمع الحسن من حبيب، إنما سمع حديثه من عمرو بن خالد عنه، وعمرو متروك^(٣).

والحسن في نفسه ليس به بأس ولكنه يدلس تدليس الإسناد. وقد ذكره الحافظ في كتاب طبقات المدلسين في الطبقة الثالثة، وهي الطبقة التي لا يُقبلُ تدليسهم إلا إذا صرحوا بالسماع^(٤).

(١) انظر الضعفاء للعقيلي: ٢١٤/٤.

(٢) التقريب لابن حجر: ١٦٠/١.

(٣) انظر شرح علل الترمذي، ابن رجب، ت همام سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢، ١٣٢١: ٤١٣/١.

(٤) انظر طبقات المدلسين، ابن حجر العسقلاني، ت عاصم القريوتي، مكتبة المنار، الأردن، ط ١، ٣٨/١، رقم ٧٠.

ولهذا نرى البخاري يحدث عنه متابعة لا في الأصول.

قال الشوكاني في الفوائد المجموعة: وإنما خرَّج البخاري للحسن حديثاً واحداً متابعة، لأنه قد ثبت من رواية غيره، وصرح فيه بالسماع^(١).

وقال العقيلي أيضاً: وللحسن بن ذكوان أحاديث غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وفي بعض ما ذكرت لا يرويه غيره، على أن يحيى القطان وابن المبارك قد روى عنه كما ذكرته، وناهيك للحسن بن ذكوان من الجلالة أن يروى عنه، وارجوا انه لا بأس به^(٢).

مثال آخر: عمرو بن حصين البصري العقيلي. قال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي، وقال: تركت الرواية عنه، ولم يحدثنا بحديثه. وقال: هو ذاهب الحديث، ليس بشيء، أخرج أول شيء أحاديث مشبهة حسناً، ثم أخرج بعد لابن ثلاثة أحاديث موضوعة، فأفسد علينا ما كتبنا عنه، فتركنا حديثه^(٣).

١٢- وقد يُترك حديث الراوي من أجل اتهامه بالرواية عن ثقة لم

يثبت لقاؤه به بصيغة تدل على السماع:

مثال: نصر بن باب الخراساني. قال بن سعد في الطبقات: نزل بغداد، فسمعوا منه، ورووا عنه، ثم حدث عن إبراهيم الصائغ، فاتهموه، فتركوا حديثه، وتوفي ببغداد في عسكر المهدي^(٤).

(١) الفوائد المجموعة في الأحاديث المرفوعة، الشوكاني، ت عبد الرحمن المعلمي،

المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧: ٣٤٢/١.

(٢) الضعفاء للعقيلي: ٣١٨/٢.

(٣) الجرح والتعديل: ٢٢٩/٦.

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد: ٣٤٥/٧.

قال البخاري: نصر بن باب: أبو سهل الخراساني، عن إبراهيم الصائغ، يرمونه بالكذب^(١).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن نصر بن باب، فقال: إنما أنكر الناس عليه حين حَدَّثَ عن إبراهيم الصائغ، وما كان به بأس. قلت له: إن أبا خيثمة قال: نصر بن باب "كذاب". قال: ما أجتري على هذا أن أقوله، أستغفر الله^(٢).

وقد رأيت عند الحافظ ابن حجر في نقله لهذا النص زيادة يدافع فيها الإمام أحمد عن نصر بن باب هذا، حيث جاء في كتاب الحافظ ابن حجر تعجيل المنفعة ما نصه:

قال عبد الله: قلت لأبي: سمعت أبا خيثمة - يعني: زهير بن حرب - يقول: نصر بن باب كذاب. فقال: إني استغفر الله، كذاب؟! إنما عابوا عليه أنه حَدَّثَ عن إبراهيم الصائغ؛ وإبراهيم من أهل بلده، لا يُنكَرُ أن يكون سمع منه^(٣).

١٣- وقد يترك حديث الراوي من أجل أنه روى عن إمام مشهور حديثاً لا أصل له:

مثال ذلك: محمد بن الحجاج المصفر. قال يحيى بن معين: محمد بن الحجاج المصفر ليس بشيء؛ حَدَّثَ عن شعبة بأحاديث ليس لها أصل، فَتَرَكَ حديثه^(٤).

(١) الضعفاء للبخاري: ١/١٣٣.

(٢) العلال لأحمد: ٣/٣٠١.

(٣) تعجيل المنفعة: ٢/٣٠٥.

(٤) انظر الكامل في ضعفاء الرجال: ٤/٤٦.

وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل: رأيت به بغداد، ولم اكتب عنه. وقيل لي: أنه أخرج أحاديث أبي مريم عن عمرو بن مرة فرواه عن شعبة عن عمرو بن مرة؛ فذهب حديثه وتركوه. هـ^(١).

مثال آخر: قال العقيلي في ترجمة إسحاق بن إبراهيم النخعي: في حديثه نظر، وروى عن مالك حديثاً لا أصل له^(٢).

١٤- وقد يُترك حديث الراوي إن لم يكن معروفاً بطلبه للحديث، وإن كان صالحاً في نفسه إماماً في الدين:

فالمُتَّبِع لتاريخ الجرح والتعديل عند المحدثين يجد هذا العلم قد صاناه أهله، واعتنوا به عناية شديدة جداً، لدرجة أنه قد تم ترك الرواية عن كثير من الأعلام في الدين؛ لأنهم ليسوا من أهل هذا الفن، ولا يتقنون أصوله. حَدَّثَ الْأَصْمَعِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَدْرَكْتُ بِالْمَدِينَةِ مِائَةَ كُلِّهِمْ مَأْمُونٌ، مَا يُؤْخَذُ عَنْهُمْ الْحَدِيثُ، يُقَالُ: لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ^(٣).

وأعظم من هذا قول عمر رضي الله عنه لأبي موسى الأشعري عندما أراد أن يتثبت من حديث رواه أبو موسى، وطلب شهوداً سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم: أما أني لم اتهمك، ولكن خشيت أن يتَقَوَّلَ الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٤).

(١) الجرح والتعديل: ٢٣٤/٧.

(٢) انظر تهيب الكمال: ٧٨/٢.

(٣) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح، أبو الوليد الباجي، ت أبو لبابة

حسين، دار اللواء، الرياض، ط ١، ١٤٠٦: ٤٢/١.

(٤) المرجع السابق.

وروي عن علي رضي الله عنه قوله وهو في مسجد الكوفة: "أنظروا
عمن تأخذون هذا العلم فإنما هو الدين" (١).

قال شعبة بن الحجاج: كان مالك أحد المُمَيِّزِينَ، ولقد سمعته يقول: ليس
كل الناس يُكتب عنهم، وإن كان لهم فضل في أنفسهم. إنما هي أخبار رسول
الله صلى الله عليه وسلم، فلا تُؤخذ إلا من أهلها (٢).

وسئل مالك عن عمر بن عبد الله مولى غفرة، وعن حرام بن عثمان،
وعن صالح مولى التوأمة لم تترك الرواية عنهم؟ فذكر كلاماً، وقال: لم
أكتب إلا عن من يعرف حلال الحديث، وحرامه، وزيادته، ونقصانه (٣).

واذكر هنا مثلاً إماماً من الأئمة في الدين ذكر عنه دينه، وإمامته في
الدين؛ ولكنهم تركوا عند كثير من أئمة الجرح والتعديل لأنه لم يكن من أهل
هذا الفن، كحفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي بالولاء، قارئ أهل الكوفة،
وأعلم الناس بقراءة عاصم أحد أشهر القراء. قال البخاري: سكتوا
عنه (٤). وقال في التاريخ الكبير: تركوه (٥).

وقال ابن معين: ليس بثقة (٦). وقال أحمد بن حنبل: متروك الحديث (٧).

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر إسعاف المبطأ: ١٢/١.

(٣) انظر الكامل في الضعفاء: ٤٤٥/٢.

(٤) التاريخ الأوسط، البخاري، ت تيسير سعد، دار الرشيد، الرياض، ط ١، ١٤٢٦:

٨٠٥/٤.

(٥) التاريخ الكبير، البخاري، ت هاشم الندوي: ٣٦٣/٢.

(٦) انظر الجرح والتعديل: ١٧٣/٣.

(٧) المرجع السابق..

وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل^(١).

قال الذهبي في الميزان: كان ثبتاً في القراءة، واهياً في الحديث، لأنه كان لا يتقن الحديث، ويتقن القرآن ويجوده، وإلا فهو في نفسه صادق^(٢).

وقال في سير أعلام النبلاء: كان ثبتاً في القراءة، ليناً في الحديث، وكان الأعمش بخلافه، كان ثبتاً في الحديث، ليناً في الحروف، فإن للأعمش قراءة منقولة في كتاب "المنهج" وغيره، لا ترتقي إلى رتبة القراءات السبع^(٣).

وقال بن حجر في التقريب: متروك الحديث، مع إمامته في القراءة^(٤).

١٥- وقد يكون الراوي سفيهاً بذيء اللسان:

مثال ذلك: عبد الله بن سلمة متروك الحديث، كان بذيء اللسان، فأنكر عليه يحيى وعبد الرحمن، فترك حديثه^(٥).

وقال يحيى القطان: سمعته يقول: إن لم أحدثكم فأمي زانية. قال يحيى: فإنما تركت حديثه لهذا^(٦).

١٦- وقد يكون الراوي ثقة إلا أنه أبغى بكاتبه الذي يتولى عنه كتابة

أحاديثه:

مثال ذلك: سفيان ابن وكيع ابن الجراح، أبو محمد الرؤاسي، الكوفي،

(١) انظر الميزان: ٥٥٨/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٣٠٧/٩.

(٤) تقريب التهذيب: ١٧٢/١، رقم ١٤٠٥.

(٥) انظر علل الحديث لابن أبي حاتم: ١١٢/١.

(٦) انظر التاريخ الكبير: ٩١/٨.

كان صندوقاً، إلا أنه أُبْتُلِيَ بَوْرَاقِهِ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصَحَ فَلَمْ يقبل، فسقط حديثه^(١).

١٧- وقد يُتْرَكُ حديث الراوي إذا طَعَنَ في إمام مشهور:

مثال: قال الذهبي: فضيل بن عياض ثقة بلا نزاع، سيد. قال أحمد بن أبي خيثمة: سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت حديث فضيل بن عياض لأنه روى أحاديث أزرى على عثمان بن عفان رضي الله عنه.

وحدثنا عبد الصمد بن يزيد الصائغ قال: ذُكِرَ عند الفضيل - وأنا أسمع- أصحابُ النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: اتبعوا فقد كفيتم، أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم. قلت:- يعني الذهبي:- لا يُقْبَلُ قول قطبة، ومن هو قطبة حتى يُسْمَعَ قوله واجتهاده!، فالفضيل روى ما سمع، ولم يقصد غصاً، ولا أزرى على أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه، ففعل ما يسوغ، أقبمئل هذا يقول: تركت حديثه!، فهو كما قيل: رميتي بدائها وانسلت. وقطبة قد قال البخاري: فيه نظر. وضعفه النسائي وغيره^(٢).

١٨- وقد يُتْرَكُ حديث الراوي إذا كان سيء القول في السلف رحمهم

الله:

مثال ذلك: قال سفيان عن عبد الملك: سألتُ بن المبارك قلت: عمرو بن ثابت لم تَرَكَتْ حديثه؟ قال: كان يشتم السلف، فلذلك تركت حديثه^(٣).

(١) انظر تقريب التهذيب: ٢٤٥/١.

(٢) انظر الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: ٢٧/١.

(٣) انظر الكامل في الضعفاء لابن عدي: ٢٦٢/٣.

وقال أبو عمر بن حيوة: كان بن عُقْدَةَ يُمَلِّي مثالب الصحابة، أو قال: مثالب الشيخين، فتركت حديثه^(١).

مثال آخر: قال يحيى بن معين في ترجمة تليد بن سليمان المحاربي: كذاب، كان يشتم عثمان، وكل من شتم عثمان أو طلحة، أو أحدًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم دَجَّال، لا يُكْتَب عنه، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين^(٢).

١٩- وقد يُترك حديث الراوي من أجل مصاحبته للخلفاء والسلطين:

قال الآجري: قلت: لأبي داود: حَدَّثَ يحيى القطان عن الحسن بن ذكوان؟ قال: نعم، كان قدرياً؟ قلت: زعم قوم أنه كان فاضلاً جداً! قال: ما بلغني عنه فضل؛ كان صديقاً لأبي جعفر الخليفة^(٣).

وقال الإمام أحمد بن حنبل: كان يحيى _ يعني القطان _ لا يرضى إبراهيم بن سعد، قال المروزي: قلت: أيش كان حاله عنده؟ قال: كان على بيت المال^(٤).

وقال أبو عبيد الآجري: سمعت أبا داود يقول: كان وكيع لا يحدث عن هشيم؛ لأنه كان يخالط السلطان، ولا يحدث عن إبراهيم بن سعد، ولا ابن عليه، وضرب على حديث ابن عيينة^(٥).

(١) انظر لسان الميزان: ٦٠٥/١.

(٢) انظر تهذيب الكمال: ٣٢٢/٤.

(٣) سؤالات الآجري لأبي داود، ت محمد العمري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٣٩٩: ٢٦٥/١.

(٤) انظر الجرح والتعديل: ٢٨٣/٢.

(٥) سؤالات الآجري لأبي داود: ١٣٢/٣.

٢٠- وقد يُترك حديث الراوي إذا أخذ أجره على التحديث:

وقد عيب كثير من الرواة بذلك. فممن عيب به: أبو نعيم الفضل بن دكين شيخ البخاري، وهشام بن عمار، وعلي بن عبد العزيز المكي. وقد ذكر بعضهم بأن القدر هنا في أخذ الأجر ربما أغرى المحدث بطلب الحديث من أجل المال، كما قد يغري لصوقه بالسلطان إلى محاباته. وقيل: هو من خوارم المروءة، وهو قول أحمد، وإسحاق بن راهويه، وأبي حاتم الرازي^(١).

٢١- وقد يُترك حديث الراوي إذا كان عاقاً لوالديه:

ولا شك أن هذا الفعل من أعظم الذنوب التي يُترك من أجلها الراوي. قال علي بن المديني: تركت حديث الحسن بن أبي جعفر الجفري لأنه شج أمه^(٢).

٢٢- إذا فعل الراوي شيئاً من خوارم المروءة سقط حديثه:

قال الخطيب في الكفاية: وقد قال كثير من الناس: يجب أن يكون المحدث والشاهد مجتنبين لكثير من المباحات، نحو: التبذل، والجلوس للتنزه في الطرقات، والأكل في الأسواق، وصحبة العامة الأرذال، والبول على قوارع الطرقات، والبول قائماً، والانبساط إلى الخرق في المداعبة والمزاح، وكل ما قد اتفق على أنه ناقص القدر والمروءة، ورأوا أن فعل هذه الأمور يسقط العدالة، ويوجب رد الشهادة. اهـ^(٣)

(١) انظر توضيح الأفكار لمعاني توضيح أنظار، الصنعاني، ت ابن عويضة، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧: ٢٥١/٢ - ٢٥٤.

(٢) انظر الكامل لابن عدي: ٣٠٤/٢.

(٣) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ت السورقي وإبراهيم المدني، المكتبة

العلمية، المدينة المنورة: ١١١/١.

واعتبار خوارم المروءة يرجع إلى أمرين:

الأول: شرعي.

والثاني: العرف السائد بين الناس وقتها.

فالأول: ما يعتبره الشرع من خوارم المروءة، فهذا ثابت لا يتغير بتغير الزمان والمكان. كالكذب، والعقوق، والخيانة، وغيرها.

وأما التي ترجع إلى العرف السائد بين الناس، فهي تختلف من زمن إلى آخر، ومن مكان إلى مكان، ومن بلد إلى بلد.

يقول الدكتور عبد الكريم زيدان: ولا شك أن خوارم المروءة تخضع إلى حد كبير إلى العرف السائد، فما يكون قبيحاً وقادحاً في المروءة في بلد ما، وقد لا يكون كذلك في بلد آخر، لاختلاف العرف في هذين البلدين، مثل كشف الرأس؛ فقد يكون مستقبحاً في بلد للعرف السائد فيه، فيكون قادحاً في المروءة والعدالة، وقد لا يكون مستقبحاً في بلد آخر، فلا يكون قادحاً في العدالة. اهـ^(١)

ولهذا فإن المروءة في مثل هذا هي مراعاة العرف السائد. وقد كان شعبة يكثر من ترك الرجال بسبب ما يعتبره من خوارم المروءة، كما فعل مع أبي الزبير محمد بن مسلم بن ندرس المكي: ترك شعبة حديثه، وأعتل بأنه رآه لا يحسن يصلي، وبأنه رآه يزن ويسترجح في الوزن، وبأن رجلاً أغضبه فافتري عليه وهو حاضر. قال شعبة: "وفي صدري لأبي الزبير عن جابر أربعمئة حديث، والله لا حدثت عنه حديثاً أبداً". ولم يذكر عليه كذباً ولا سوء حفظ^(٢).

(١) علوم الحديث لعبد الكريم زيدان: ص ٨٩.

(٢) انظر الجرح والتعديل: ١/١٤٠.

وقال أحمد بن سنان: قلت لعبد الرحمن بن مهدي: لم تركت حديث حكيم بن جبير؟ فقال: حدثني يحيى القطان قال: سألت شعبة عن حديث حكيم بن جبير، فقال: أخاف النار^(١).

وقال هشام بن عبد الملك: سألت رجل معتمر وأنا عنده فقال له: لم لم تحمل عن ابن الزبير؟ فقال: حذرني شعبة فقال لي: لا تحمل؛ فإنني رأيته يسيء صلاته. ليت أني لم أكن رأيته شعبة^(٢).

يعني أنه نادم من تقويت الرواية عن أبي الزبير بسبب قول شعبة فيه. قال الخطيب: وروينا عن شعبة أنه قال: قلت للحكم بن عتيبة: لم ترو عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام. يُحْمَلُ ذلك على أنه فيما لا يعنيه فيكون خرمًا للمروءة^(٣).

قيل لشعبة: ما شأن حسام بن مصك؟ قال: رأيته يبول مستقبل القبلة. قال أبو داود: سمعت يحيى بن معين يقول: ترك شعبة أبا غالب لأنه رآه يحدث في الشمس. وضعه شعبة على أنه تغير عقله^(٤).

وروي عن وهيب بن جرير قال: قال شعبة: أتيت منزل المنهال بن عمرو فسمعت صوت الطنبور فرجعت، فقيل له: فهلا سألت عنه إذ لا يعلم هو^(٥).

(١) انظر الجرح والتعديل: ١/١٤٠.

(٢) انظر الضعفاء للعقيلي: ٤/١٣٠.

(٣) الكفاية للخطيب البغدادي: ١/١١١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر تدريب الراوي: ١/٣٠٦.

وقيل لشعبة: لِمَ تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على برذون^(١).

قال الزين العراقي: فماذا يلزم من ركضه على برذون^(٢).

يعني أنه لا يرى هذا الفعل من خوارم المروءة كما ظهر لشعبة فيه. بل إن شعبة نفسه كان يرى الفعل من خوارم المروءة، ثم يغير قوله في ذات الفعل، ومن ذات الراوي بعد حين، ولا يرى غضاضة فيه، كما رأى اللعب بالشطرنج من خوارم المروءة، ثم رأى أنه لا بأس به بعد حين، ومن نفس الراوي الذي تركه بسببه، حيث يقول: لقيت ناجية الذي روى عنه أبو إسحاق، فرأيتَه يلعب بالشطرنج، فتركته، فلم أكتب عنه، ثم كتبت عن رجل عنه^(٣).

٢٣- وقد يُترك حديث الراوي إذا كان مغالياً في معتقده:

قيل لزائدة: لِمَ تركت حديث الكلبي؟ قال: مرض الكلبي، فكنت أختلف إليه، فسمعتَه يقول: مرضت، فنسيت ما كنت أحفظه، فأُتيت آل محمد، فتقلوا في فيّ، فحفظت كل ما نسيت. فقلت: لله علي لا أروي عنك شيئاً أبداً^(٤).

٢٤- وقد يُترك حديث الراوي من أجل أن أهل بلده كانوا يسيئون

الرأي فيه:

(١) انظر المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، ت عبد الله الجديع، دار فواز للنشر، ط ١،

١٤١٣: ٢٤٩/١.

(٢) انظر توضيح الأفكار للصنعاني: ١٤٤/٢.

(٣) انظر الكفاية للخطيب: ١١١/١.

(٤) انظر النكت لابن حجر: ٢٥٧/٢.

قال ابن خلفون: أحمد بن عبد الملك هذا ثقة مشهور، وقد زعم بعض الناس أن أهل بلده كانوا يسيئون الثناء عليه، فترك حديثه لذلك^(١).
وقال ابن نمير تركت حديثه - يعني: أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني الأسدي - لقول أهل بلده^(٢).

٢٥- وقد يُترك حديث الراوي من أجل "جملة عامة" يفهم منها الإمام التارك شدة الجرح مع كون كثير منها من الأفعال والألفاظ العامة التي تحتمل التأويل والتخمين:

كقول عبد الرحمن بن مهدي عندما سُئل: لِمَ تركت حديث حكيم بن جبير؟ فقال: حدثني يحيى القطان، قال: سألت شعبة عن حديث حكيم ابن جبير؟ فقال: "أخاف النار"^(٣). فهذا مما يعتبره أهل الحديث من الجرح غير المُفسَّر، وغير المقبول، ولم يوضح سبب الترك لهذا الرجل.

وسُئل مسلم بن إبراهيم عن حديث صالح المري فقال: ما يُصنَعُ بصالح؟ ذكّر يوماً عند حماد بن سلمة فامتخط حماد^(٤).

وهذا ليس بسبب مقبول في ترك الراوي، ولكن مسلماً فهم من حماد بن سلمة هو أن الراوي وقلة شأنه عند حماد بهذه الفعلة التي تصادف حدوثها مع سؤال مسلم لحاماد.

(١) انظر تهذيب الكمال: ٣٩٣/١.

(٢) انظر تهذيب التهذيب: ٤٩/١.

(٣) انظر التاريخ الأوسط للبخاري: ٣١٢/٣.

(٤) انظر المقنع في علوم الحديث لابن الملقن: ٢٤٩/١.

٢٦- وقد يُترك حديث الراوي من أجل حديث واحد تكلم فيه العلماء، سواء أكان ثقة في نفسه، أم مشهوراً بالترك عند جمهور العلماء:

وقد أفردت له باباً وحده؛ لاجتماع عدة تراجم تحقق فيها شرط الباب الذي سأذكره في محله.

٢٧- وقد يُترك حديث الراوي من أجل منام أو رؤيا:

مثال ذلك: وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : حدثني سويد بن سعيد قال : سمعت أنا وحمزة الزيات من أبان - يعني بن أبي عياش - سماعاً كثيراً، فلقيت حمزة، فأخبرني أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم، فعرضَ عليه ما سمعنا، فلم يعرف منها إلا شيئاً يسيراً، فتركنا الحديث عنه^(١).

٢٨- وقد يُترك حديث الراوي من أجل اتهامه بالتساهل في رواية الحديث وأخذه:

مثال ذلك: عبد الله بن وهب، تركه عثمان بن أبي شيبة وأخوه أبو بكر لأنهما رأياه نائماً حال كونه يُقرأ له على ابن عُيَيْنة، وأن عثمان قال للقارئ: أنت تقرأ وصاحبك نائم، فضحك له ابن عُيَيْنة. قال عثمان: فتركنا ابن وهب إلى يومنا هذا. فقليل له: ولهذا تركتموه؟! قال: نعم، أتريد أكثر من ذا^(٢).

قال السخاوي معلقاً على هذي القصة، وموضحاً سبب تركهم له بقوله: فلكونه في ذلك ماشياً على مذهب أهل بلده في تجويز الإجازة، وأن يُقال فيها: حدثني. بل قال أحمد: إنه كان صحيح الحديث، يفصل السماع من العرض، والحديث من الحديث، ما أصح حديثه. فقليل له: أليس كان يسيء

(١) الجرح والتعديل: ٢٩٦/٢.

(٢) انظر الكفاية للخطيب البغدادي: ١٥١/١.

الأخذ؟ قال: قد كان؛ ولكنك إذا نظرت في حديثه عن مشايخه وجدته صحيحاً^(١).

٢٩- وقد يُترك حديث الراوي من أجل تفضيل علي رضي الله عنه على عثمان رضي الله عنه:

مثال ذلك: إبراهيم بن عبد العزيز المديني: حكي أنه قعد للحديث، وأخرج الفضائل، فأملى، وأملى فضائل أبي بكر وعمر، ثم قال لأصحاب الحديث: بمن نبدأ بعثمان أو علي؟ فقالوا: أو تشك في هذا؟ هذا والله رافضي، فتركوا حديثه^(٢).

٣٠- وقد يُترك حديث الراوي بعد الاستخارة في حديثه.

كما فعل ذلك الإمام النسائي رحمه الله في سننه، حيث قال: لما عزمنا على جمع كتاب "السنن"، استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعنا الخيرة على تركهم، فتركنا جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم^(٣).

٣١- وقد يُترك حديث الراوي من أجل أن إماماً من أئمة الجرح والتعديل تركه دون أن يذكر سبب الترك له.

كأن يقال: تركه فلان، أو ترك حديثه فلان. مثال ذلك: الحسن بن واصل التميمي، أبو سعيد، بصري، كان دينار ربيبه، وهو مولى بني سليط،

(١) انظر فتح المغيث، السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣: ١/٣٥٣.

(٢) انظر طبقات المحدثين بأصبهان، أبو الشيخ، ت عبد الغفور البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٣٨/٢.

(٣) انظر تهذيب الكمال: ١/١٧٢.

حَدَّثَ عَنْهُ الثَّوْرِيُّ. قَالَ وَهَبُ بْنُ زَمْعَةَ: عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ تَرَكَ حَدِيثَهُ. قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِيهِ: اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، وَلَكِنْ أَصْحَابِي وَقَفُوا فَوْقَهَا^(١).

وَقِيلَ لَهُ مَرَّةً: لِمَ تَرَكَتَ الْحَسَنَ بْنَ دِينَارٍ؟ فَقَالَ: تَرَكَتُهُ إِخْوَانُنَا هَؤُلَاءِ. يَعْنِي: يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَابْنُ مَهْدِي^(٢).

قِيلَ لِأَبِي دَاوُدَ: أَبُو سَعْدٍ الْبِقَالُ؟ قَالَ: لَيْسَ بِثَقَّةٍ، وَهُوَ مَوْلَى حَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، وَكَانَ مِنْ قَرَاءِ النَّاسِ، قُلْتُ: لِمَ تَرُكْتَ حَدِيثَهُ؟ قَالَ: إِنْسَانٌ يَرْغَبُ عَنْهُ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ إِيشَ يَكُونُ حَالُهُ! شَعْبَةُ رَوَى عَنْهُ حَدِيثًا^(٣).

• الفصل الثالث: من ترك حديثه من أجل حديث واحد:

وشرطي في هذا الباب أنني أذكر كل من صرَّحَ العلماء بتركه من أجل حديث واحد، ولو كان متروكاً لدا جمهور العلماء، أو أحدهم، إنما يعنيني ذكره من أجل قول أحد الأئمة بأنه ترك من أجل حديث واحد. كما أشير إلى الحديث المذكور وأذكر من خرجه باختصار. وقد اجتمع لدي على هذا الشرط خمسة عشر ترجمة، كما يلي:

١- أسامة بن زيد الليثي^(٤):

تركه يحيى بن سعيد القطان من أجل حديث: "منى كلها متحرّ".

(١) انظر الكامل في ضعفاء الرجال: ٢٩٦/٢.

(٢) انظر الميزان: ٥١٥/١.

(٣) سوالات الآجري لأبي داود: ١٤١/١، رقم ٩٩.

(٤) قال في التقريب: ٩٨/١، رقم ٣١٧: صدوق يهمل، من السابعة.

قال العقيلي في الضعفاء: أخبرنا عبد الله بن أحمد قال: قال أبي: حَدَّثَ عثمان بن عمر يحيى بن سعيد بحديث أسامة بن زيد عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم: "منى كلها منحرة" وفيه كلام غير هذا، فتركه يحيى بأخرة لهذا الحديث^(١).

والحديث من هذا الطريق أخرجه ابن ماجه وابن أبي شيبة في مصنفه.

قال الشيخ الألباني: صحيح^(٢).

٢- إسماعيل بن يحيى بن عبد الله التيمي^(٣):

تُرِكَ من أجل حديث: "إن النبي عَزَّى رجلاً مسلماً برجل نمي".

قال بن طاهر المقدسي في معرفة التنكرة: فيه إسماعيل بن يحيى بن عبد الله التيمي، تَرَكَ حديثه لأجل هذا^(٤). ورواه ابن حبان في الضعفاء وأعلَّه بإسماعيل هذا وقال: إنه يروي عن الثقات الموضوعات^(٥).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: ١٨/١، والحديث من هذا الطريق أخرجه ابن ماجه في

المناسك ٢٣٨/٤ رقم (٣٠٤٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه: ٦٣/٤، رقم ١٥٧٧٣،

قال الألباني: صحيح.

(٢) انظر صحيح الجامع: رقم ٤٠٠٦.

(٣) قال البخاري: متروك. وقال الحاكم: لا اشك في ضعفه. وقال الدار قطني: متروك

كذاب. انظر ترجمته الضعفاء والمتروكين للدار قطني: ٤/١، والكامل في الضعفاء

للعقيلي: ١٤٢/١، سؤالات السجزي: ٩٠/١.

(٤) معرفة التنكرة، ابن طاهر المقدسي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت: ١١٥/١.

(٥) انظر تخريج أحاديث الكشاف، الزيلعي، ت عبد الله سعد، دار ابن خزيمة، الرياض،

ط١، ١٤١٤: ٢٨/٣.

٣- جُبَارَة بن الْمُغَلَّس^(١):

تُرِكَ من أجل حديث: "رأى النبي رجلاً أحمر، فقال: أنت أبو الورد"^(٢).
والحديث أخرجه الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد وقال: رواه
الطبراني، وفيه جبارة بن المغلس، وثقه ابن نمير، ونسبه غير واحد إلى
الكذب^(٣).

٤- حكيم بن جبير الأسدي^(٤):

قال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد القطان عن حكيم بن جبير؟
فقال: كم روى؟ إنما روى شيئاً يسيراً. قلت: من تركه؟ قال: شعبة، من أجل
حديثه في الصدقة^(٥).

يعني حديث ابن مسعود: "من سأل وله ما يغنيه جاءت مسألته في
وجهه خدوشاً أو كدوحاً يوم القيامة، قيل: يا رسول الله وما غناه؟ قال:
خمسون درهماً أو حسابها من الذهب".

(١) قال البخاري: حديثه مضطرب. وقال أبو زرعة: كان يوضع له الحديث فيحدث
به وما كان عندي ممن يتعمد الكذب. وقال الذهبي في الكاشف: ٤٢٧/١: شيعي
صالح، لم يترك. وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف. انظر التاريخ الأوسط:
١١١/٤، الجرح والتعديل: ٥٥٠/٢، والكاشف: ٤٢٧/١، التقريب: ١٣٧/١،
رقم ٨٩٠.

(٢) انظر المعرفة لابن طاهر المقدسي: ١٥٥/١.

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢: ٣٧٠/٧.

(٤) قال يحيى بن معين: كان ضعيفاً. وقال يحيى القطان: تركه شعبة. انظر ترجمته في
الضعفاء للعقيلي: ٣١٦/١، الكامل في الضعفاء: ٢١٦/٢.

(٥) انظر الجرح والتعديل: ١٣٩/١.

والحديث أخرجه من هذا الطريق أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم. وقال الألباني: صحيح^(١).

٥- خالد بن عبد الرحمن العبدى^(٢):

قال ابن طاهر في التذكرة: "بُعِثَ دَاعِيًا وَلَيْسَ إِلَيَّ مِنَ الْهُدَى شَيْءٌ وَبُعِثَ إِبْلِيسُ مُزِينًا وَلَيْسَ إِلَيْهِ مِنَ الْغَوَايَةِ شَيْءٌ".

فيه خالد بن عبد الرحمن العبدى، تُرِكَ حديثه لأجل هذا الحديث^(٣).

والحديث أخرجه من هذا الطريق العكبري في الإبانة^(٤)، والبيهقي في القضاء والقدر^(٥)، والدولابي في الأسماء والكنى^(٦)، والمزكي في المزكيات^(٧).

قال الألباني: موضوع^(٨).

(١) سنن أبي داود باب من يعطى من الصدقة: ٣٣/٢، رقم ١٦٢٨، والنسائي في حد

الغنى: ٩٧/٥، رقم ٢٥٩٢، وابن ماجه في الزكاة ٤٨/٣، رقم ١٨٤٠.

(٢) قال ابن حبان: كان يخطئ حتى خرج عن حد العدالة. وقال الدار قطني: مجهول.

انظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: ٢٤٧/١، رقم ١٠٧١.

(٣) انظر التذكرة لابن طاهر: ١٣٧/١.

(٤) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ابن بطة العكبري، عثمان الأثيوبي، دار الراية،

الرياض، ط ٢، ١٤١٥: ٢٧١/١، رقم ١٢٨٣.

(٥) القضاء والقدر للبيهقي، ت محمد عامر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١،

١٤٢١: ١٣٨/١.

(٦) الأسماء والكنى، الدولابي، ت أبي قتيبة، دار ابن حزم، الرياض، ط ١، ١٤٢١:

٢٤٧/٦.

(٧) الفوائد المنتخبة (المزكيات)، أبو إسحاق المزكي، ت أحمد السلوم، دار البشائر

الإسلامية، ط ١، ١٤٢٥: ٢٢٥/٩.

(٨) السلسلة الضعيفة للألباني: ٢٥١/٥، رقم ٢٢٤٩.

٦- خلف بن محمد الخيام البخاري، أبو صالح^(١):

مشهور، أكثر عنه بن مندة. قال الحاكم: سقط حديثه برواية حديث: "تهى عن الوقاع قبل الملاعبة"^(٢).

عزاه الألباني للخطيب وقال: موضوع^(٣).

٧- داود بن المفضل، أبو الحسن الأزدي، البصري، الخياط:

قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه، فقال: شيخ. وسألته عنه فقال: حدث بحديث عن حماد بن سلمة عن حميد قال: "رأيت الحسن يشد أسنانه بالذهب". فتكلم الناس فيه بسبب هذا الحديث؛ وقالوا: إنما روى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة^(٤).

٨- دلهم بن صالح^(٥):

ضعفه ابن معين من أجل حديث بريدة في هدية النجاشي للنبي صلى الله عليه وسلم. قال العقيلي: حَدَّثَنَا أَبُو خَلِيفَةَ ، حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ عَنْ وَكَيْعٍ عَنْ دَلْهَمِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ حَجِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ "أَنَّ النَّجَاشِيَّ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَفَيْنِ أَسْوَدَيْنِ سَادَجَيْنِ فَلَبَسَهُمَا ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا".

(١) قال أبو يعلى: ضعيف جداً. وقال الحاكم وابن أبي زرعة: كتبنا عنه كثيراً، ونبراً من

عهده، وإنما كتبنا عنه للاعتبار. انظر لسان الميزان: ٣/٣٧٢.

(٢) انظر لسان الميزان: ٣/٣٧٢.

(٣) السلسلة الضعيفة: ١/٤٣٤.

(٤) انظر الجرح والتعديل: ٣/٤٢٥.

(٥) قال ابن معين: ضعيف. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن دلهم بن صالح وبكير ابن

عامر وعيسى بن المسيب فقال: دلهم أحب إلي منهما. وقال أبو زرعة: ضعيف.

انظر الجرح والتعديل: ٣/٤٣٩.

قال الشيخ - يعني العقيلي -: وَإِلَهُمْ حَدِيثٌ قَلِيلٌ مَعَ مَا ذَكَرْتَهُ، وَزَعَمَ بَنُ مَعِينٍ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَعِنْدِي أَنَّهُ ضَعْفُهُ لِأَجْلِ حَدِيثٍ بَرِيدَةٍ^(١).

والحديث رواه أبو داود والترمذي، وابن ماجه. قال الألباني: صحيح^(٢)
٩- رفيع أبو العالية الرياحي^(٣)

قال الشافعي: حديث أبي العالية رياح. قال ابن عدي: لأجل حديث "القهقهة في الموضوع"^(٤) تكلموا في أبي العالية، وسائر أحاديثه مستقيمة صالحة^(٥).

والحديث أخرجه الدار قطني في سننه^(٦).

١٠- السري بن إسماعيل الهمداني، الكوفي:

ذكر العقيلي بأن يحيى القطان ترك حديثه من أجل حديث: "ألا إن من العنب خمرًا، وإن من الزبيب خمرًا، وإن من الشعير خمرًا، وإن من العسل خمرًا، ألا وإني أنهاكم عن كل مسكر"^(٧).

(١) انظر الكامل في الضعفاء: ٤/٤.

(٢) أبو داود: ٥٩/١، رقم ١٥٥، والترمذي: ١٢٤/٥، رقم ٢٨٢٠، وابن ماجه: ٣٤٥/١، رقم ٥٤٩.

(٣) قال ابن معين: ثقة. وقال أبو زرعة: بصري ثقة. وذكره العجلي في الثقات. انظر الجرح والتعديل: ٥١٠/٣، والثقات للعجلي: ٣٦٢/١، رقم ٤٨١.

(٤) وهو حديث: "بيننا كنا نصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أقبل رجل ضرير البصر فوقع في حفرة فضحكنا منه فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بإعادة الموضوع كاملاً وإعادة الصلاة من أولها".

(٥) الكامل في الضعفاء: ٤٥٨/٣، وانظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: ٢٨٥/١.

(٦) سنن الدار قطني: ٢٩٦/١، رقم ٦٠١.

(٧) الكامل لابن عدي: ٤٥٧/٣.

والحديث من هذا الطريق عزاه الألباني لأحمد^(١) والطبراني في الأوسط^(٢).

١١- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ نَجِيحٍ الْمَدِينِيُّ^(٣):

تُرِكَ حَدِيثُهُ مِنْ أَجْلِ حَدِيثٍ: "إِنْ ابْنُ عُمَرَ كَانَ يَفْتُ الْمَسْكَ فِي لَحِيَّتِهِ"^(٤).
والحديث ذكره الذهبي في سير النبلاء ولم يعقب عليه^(٥). ولم أرَ أحدًا ذكره.

١٢- أَبُو صَالِحٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحِ الْجَهَنِيِّ، كَاتِبُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ:

تُرِكَ حَدِيثُهُ مِنْ أَجْلِ حَدِيثٍ: "إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ أَصْحَابِي عَلَى جَمِيعِ الْعَالَمِينَ". قَالَ النَّسَائِيُّ: الْحَدِيثُ بَطُولُهُ مَوْضُوعٌ. وَقَدْ أَتَى كَثِيرٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ عَلَى أَبِي صَالِحٍ، وَأَنَّهُ كَانَ مِمَّنْ لَمْ يَتَّعِدْ الْكُذْبَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٦). قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْهُ، فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ عِنْدِي مِمَّنْ يَتَّعِدُ الْكُذْبَ^(٧). قَالَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فَأَقُولُ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، لَقَدْ شَفَى فِي عِلَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَبَيَّنَّ مَا خَفِيَ عَلَيْنَا، فَكُلَّ مَا أُتِيَ أَبُو صَالِحٍ كَانَ مِنْ أَجْلِ هَذَا

(١) انظر السلسلة الصحيحة: ١٦٧/٤، رقم ١٥٩٣.

(٢) المعجم الأوسط: ٣٤/٦، رقم ٥٧١٢.

(٣) قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْشَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: مَنَكَرَ الْحَدِيثَ جَدًّا، ضَعِيفَ الْحَدِيثِ،

يَحْدُثُ عَنِ النَّقَاتِ بِالْمَنَاقِيرِ، يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَلَا يَحْتَاجُ بِهِ. انظر الجرح والتعديل: ٢٢/٥.

(٤) انظر تاريخ ابن أبي خيثمة: ٣٦٣/٤، ولم أجد هذا الحديث عند غير أبي خيثمة، والله أعلم.

(٥) انظر سير أعلام النبلاء: ٢١٧/٥.

(٦) انظر تهذيب الكمال ١٠٥/١٥.

(٧) الجرح والتعديل ٨٧/٥.

الحديث، فإذا وضعه غيره وكتبه في كتاب الليث، كأن المذنب فيه غير أبي صالح^(١).

١٣- عبد الملك بن أبي سليمان العزمي^(٢):

تركه شعبة من أجل حديث الشفعة^(٣). وقال الترمذي: وهو ثقة مأمون عند أهل الحديث، لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة، من أجل هذا الحديث^(٤).

قال ابن قيم الجوزية مدافعاً عن عبد الملك هذا: قال بعض الناس: هذا رأي لعطاء، أدرجه عبد الملك في الحديث إدراجاً، فهذا ما رمى به الناس عبد الملك وحديثه، وقال آخرون: عبد الملك أجل وأوثق من أن يتكلم فيه. وكان يُسمَّى الميزان لإتقانه، وضبطه، وحفظه، ولم يتكلم فيه أحد قط إلا شعبة، وتكلم فيه من أجل هذا الحديث، وهو كلام باطل؛ فإنه إذا لم يضعفه إلا من أجل هذا الحديث كان ذلك دوراً باطلاً؛ فإنه لا يثبت ضعف الحديث حتى يثبت ضعف عبد الملك، فلا يجوز أن يُستفاد ضعفه من ضعف الحديث الذي لم يُعلم ضعفه إلا من جهة عبد الملك، ولم يُعلم ضعف عبد الملك إلا بالحديث، وهذا محال من الكلام، فإن الرجل من الثقات الأثبات الحفاظ الذين لا مطمح للطعن فيهم. وقد احتج به مسلم في صحيحه، وخرج له عدة أحاديث، ولم يذكر لصحيح حديثه والاحتجاج به أحد من أهل العلم، واستشهد به البخاري، ولم يرو ما يخالف الثقات^(٥).

(١) المصدر السابق.

(٢) قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً ثباتاً. وقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: ثقة. انظر

تهذيب الكمال ٣٢٨/١٨.

(٣) وهو حديث: "الجار أحق بشفعتي".

(٤) انظر تهذيب التهذيب ٣٥٣/٦.

(٥) تهذيب سنن أبي داود لابن قيم الجوزية: ٢٠٢/٢.

١٤- عنبسة بن مهران^(١):

تُرِكَ من أجل حديث: "آخر من يتكلم بالقدر أشرار أمتي"^(٢).

قال الألباني: موضوع^(٣).

١٥- مبارك بن سعيد الثوري، أخو الإمام المشهور سفيان بن سعيد

الثوري^(٤):

تركه العقيلي من أجل حديث واحد ذكره له في كتابه الضعفاء. وهو حديث: "تعم الإدام الخل". خالف في سنده بعض الحفاظ. وهو صحيح مشهور من غير هذا الطريق.

قال الذهبي في الميزان معلقاً على العقيلي، ومدافعاً عن مبارك بن سعيد: وقد ذكره العقيلي؛ تعلق عليه بحديث واحد خولف في سنده، فأى شيء جرى^(٥).

هذا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) قال الزهري: بهم في حديثه. وقال البخاري: لا يتابع في حديثه. وقال ابن معين: لا

أعرفه. وقال الرازي: منكر الحديث. انظر الجرح والتعديل: ٤٠٢/٦، والضعفاء

للعقيلي: ٣٦٥/٣، الميزان: ٤٣١/٣.

(٢) انظر معرفة التذكرة للمقدسي: ٨٧/١.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة: ٣٢٤/٨، رقم ٣٨٦٤.

(٤) قال يحيى بن معين: ثقة. وثقه العجلي. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ.

وأنكر الذهبي على العقيلي إيراد له في الضعفاء من أجل حديث واحد خولف في

سنده. انظر الجرح والتعديل: ٣٣٩/٨، الثقات للعجلي ٤٦٥/١، الثقات لابن حبان:

١٩٠/٩.

(٥) ميزان الاعتدال ٤٣١/٣.

• الغاتمة:

جاءت نتائج البحث كالتالي:

- ١- بلغ عدد الأسباب التي توصلنا لها في ترك حديث الراوي في هذا البحث واحدًا وثلاثين سببًا.
- ٢- بلغ عدد الرواة الذين تركوا من أجل حديث واحد بحسب تصريح الأئمة خمسة عشر راويًا.
- ٣- قول بعض الأئمة: فلان "كذاب" لا يعني أنه متفق عليه بالكذب عند جميع الأئمة.
- ٤- الاتهام بالكذب يكون بأحد أمرين:
الأمر الأول: أن يتفرد الراوي بحديث يخالف فيه قاعدة معلومة من قواعد الدين.
- الأمر الثاني: هو أن يكذب في حديث الناس ولم يثبت عليه الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، فيُحكَّم عليه بالتهمة بالكذب دون اتهامه صراحة به.
- ٥- إن رد رواية المجهول ليست لذات كونه مجهولاً، بل لعدم تحققنا بحاله من جهة الجرح والعدالة.
- ٦- قد يُترك الراوي إذا لم يكن من أهل الحديث، وإن كان إماماً في الدين.
- ٧- قد تختلف خوارم المروءة من زمان إلى آخر ومن وقت إلى آخر، ومن إمام إلى آخر، بل قد يكون الاختلاف عند نفس الإمام من وقت إلى آخر.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

• المصادر والمراجع:

- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لأبي عبد الله العكبري ت عثمان الأثيوبي دار الراية للنشر.
- الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ط ١، دار الحديث القاهرة.
- أحوال الرجال للجوزجاني مؤسسة الرسالة ت صبحي السامرائي.
- إسعاف المبطأ للسيوطي - المكتبة التجارية ، مصر.
- إكمال تهيب الكمال للحافظ مغطاي ت عادل محمد، الفاروق للنشر.
- بيان الوهم والإيهام لابن القطان، ت الحسين آيت، دار طيبة.
- تاريخ أسماء الضعفاء لابن شاهين، ت صبحي السامرائي، الدار السلفية.
- التاريخ الأوسط للبخاري، ط ١ دار الرشد - الرياض.
- تاريخ دمشق لابن عساكر، المكتبة الشاملة.
- التاريخ لابن أبي خيثمة ط دار الفاروق.
- التاريخ الكبير للبخاري، ت السيد هاشم الندوي.
- تدريب الراوي شرح النووي للسيوطي، ت عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة.
- تعجيل المنفعة لابن حجر، ت إكرام الحق، دار البشائر.
- التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي ط دار اللواء ت أبو لبابة.
- تقريب التهذيب لابن حجر، ت محمد عوامة، دار الرشيد.
- توضيح الأفكار للصنعاني، ت صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تهذيب التهذيب لابن حجر المكتبة الشاملة.
- تهذيب الكمال، ت بشار عواد، مؤسسة الرسالة بيروت.
- الثقات لابن حبان ط ١ دار الفكر ت السيد شرف الدين.

- الثقات للعجلي ط ١ مكتبة الدار المدينة ت عبد العليم البستوي.
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.
- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي، دار البشائر الإسلامية ت محمد الموصلي.
- السلسلة الضعيفة للألباني ط ١ دار المعارف الرياض.
- السنة لابن أبي عاصم المكتب الإسلامي ت الألباني.
- سنن أبي داود دار الكتاب العربي بيروت.
- سنن ابن ماجه القزويني ط مكتبة أبو المعاطي.
- سنن الترمذي ت أحمد شكر، إحياء التراث.
- سوالات الآجري لأبي داود، محمد العمري، الجامعة الإسلامية.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، ت شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة.
- شرح صحيح البخاري لابن بطل، ت ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد.
- شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، ت نور الدين عتر.
- الضعفاء الكبير للبخاري، مكتبة ابن عباس.
- الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، دار الكتب العلمية، ت عبد الله القاضي.
- الضعفاء والمتروكين للنسائي، مؤسسة الكتب الثقافية، ت يوسف الحوتوبوران الضناوي.
- طبقات المحدثين لأبي الشيخ، المكتبة الشاملة.
- طبقات المدلسين لابن حجر، ت عاصم القريوني، مكتبة المنار، الأردن.
- الطبقات الكبرى لابن سعد دار صادر ت أحسان عباس.
- العلل لأحمد بن حنبل الدار السلفية ت وصي الله عباس.
- العلل لابن أبي حاتم، المكتبة الشاملة.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر.
- فتح المغيث للسخاوي، ط ١ دار الكتب العلمية، لبنان.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث المرفوعة للشوكاني، ت عبد الرحمن المعلمي.
- القضاء والقدر للبيهقي ت محمد آل عامر مكتبة العبيكان الرياض.
- الكاشف لمن له رواية في الكتب الستة للذهبي، دار القبة.
- الكامل في الضعفاء لابن عدي، ط ١، دار الكتب العلمية.
- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، إبراهيم المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- المجروحين لابن حبان، ت محمد زايد.
- المزكيات لأبي إسحاق المزكي دار البشائر ت أحمد السلوم.
- المستدرک الحاكم ط ١ مصطفى عطا، دار الكتب العلمية بيروت.
- لمعجم الأوسط للطبراني ت طارق بن محمد، دار الحرمين.
- المعرفة والتاريخ ليعقوب، خليل منصور، دار الكتب العلمية.
- المقنع في علوم الحديث لابن الملقن، ت عبد الله الجديع، دار فواز للنشر، ط ١.
- النكت على ابن الصلاح لابن حجر، ت ربيع المدخلي، الجامعة الإسلامية.
- لسان الميزان لابن حجر، ت أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ الهيثمي. دار الفكر، بيروت.
- مسند البزار. ط ١ مكتبة العلوم والحكم، المدينة.
- مصنف ابن أبي شيبة ت محمد عوامة.
- معرفة التنكرة لابن طاهر المقدسي. مؤسسة الكتاب الثقافية.
- ميزان الاعتدال للذهبي، ت علي معوض.

تم بحمد الله

	فهرس الآيات
٢٢٠	﴿وَلَيَمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ﴾
	فهرس الأحاديث
٢٤٧	آخر من يتكلم بالقدر أشرار أمتي
٢٤٤	ألا إن من العنب خمراً، وإن من الزبيب خمراً
٢٤٦	الجار أحق بشفعته
٢٢٧	أما أني لم اتهمك، ولكن خشيت أن يتَقَوَّلَ الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم
٢٤٥	إن ابن عُمَر كان يَقْتُ المسك في لحيته
٢٤٥	إن الله اختار أصحابي على جميع العالمين
٢٤٠	إن النبي عَزَى رجلاً مسلماً برجل نمي
٢٤٣	أن النجاشي أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم خفين أسودين
٢٢٨	أنظروا عمن تأخذون هذا العلم فإنما هو الدين
٢٤٢	"بُعِثْتُ دَاعِياً وليس إليَّ من الهدى شيء
٢١٨	بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة في يوم بارد
٢٤٤	بيننا كنا نصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أقبل
٢٤١	رأى النبي رجلاً أحمر فقال: أنت أبو الورد
٢٤٣	رأيت الحسن يشد أسنانه بالذهب
٢٢٩	مني كلها منح
٢٤١	من سأل وله ما يغنيه جاءت مسأله في وجهه خدوشاً
٢٤٧	نعم الإدام
٢٤٣	نهى عن الوقاع قبل الملاعبة

